سياسات التشغيل في الدول العربية والتوجه للمشروعات الصغيرة كآلية للمساهمة في التشغيل: أية حقيقة؟

Employment Policies In The Arab Countries And Orientation To Small Projects As A Mechanism To Contribute To Employment: What Is The Truth?

بن قو أمال

أستاذة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

benkouamel @yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/02 تاريخ القبول: 2023/06/10 تاريخ النشر: 24 /2023/06

الملخص: إن النهوض باقتصاد الدول العربية مرتبط بمؤشرين هامين هما البطالة و التشغيل ،فالتشغيل يعد من المقومات الرئيسية للتنمية المستدامة لذا الدول العربية في مختلف مفاهيمها الاجتماعية و البشرية و الاقتصادية ،و هو عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج ،كما انه المدخل الرئيسي لمكافحة البطالة و ضمان الاندماج و تحقيق السلام الاجتماعي ،ومن هذا المنطلق فان نجاح أي إستراتيجية أو خطة تنموية يتوقف إلى حد بعيد على مدى اهتمامها بأوضاع القوى العاملة و إيجاد مناصب عمل لها ،و لا يكون ذلك إلا من خلال سياسية تشغيل حكيمة و لها أبعاد تنموية تدعم نشاط المشروعات الصغيرة و تفعلها قانونيا و واقعيا .

الكلمات المفتاحية: الدول العربية، البطالة، سوق العمل، سياسة التشغيل، المشروعات الصغيرة، التنمية المستدامة.

Abstract: The advancement of the economy of the Arab countries is linked to twoimportant indicators: unemployment and employment. and the employment is one of the main ingredients for sustainable development in various social, human and economic concepts. and it is a major component of production, and it is also the main entry point for combating unemployment, ensuring integration, and achieving social peace.

Accordingly, the success of any development strategy or plan depends to a large extent on the extent of its interest in the conditions of the workforce and finding work positions for them, and this can only be through a wise employment policy. and it has development dimensions that support the activity of small projects and activate them legally and realistically.

Keywords: : Arab countries, unemployment, labor market, employment policy, small projects, sustainable development.

المؤلف المرسل: بن قو أمال ، الإيميل: **benkouamel @yahoo.com**

1. مقدمة:

إذا كانت البطالة وفقا لمفهومها العلمي تعرف بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، فان الدول العربية هي أكثر الدول التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة حسب [1] تقارير منظمة العمل العربية، حيث بلغت مشكلة التشغيل والبطالة في الدول العربية حدا يجعل منها محور التنمية ليصبح دعم التشغيل وتخفيض نسبة البطالة الهدف الأسمى لكل جهد تنموي ومجال تعاون عربي.

و لتحقيق الملائمة بين متطلبات سوق العمل والموارد البشرية، على الدول العربية أن تنتهج سياسات تشغيل ناجحة من بابها الواسع لا الضيق، **وذلك** بالتحكم بإدارة أسواق العمل وأطرافها الفاعلة، وتعتمد على برامج التشغيل توسع من خلالها إنشاء المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي لعبت دورا بارزا في دعم اقتصاديات الدول النامية على مر العصور ، و بذلك تصل إلى تعزيز فرص التشغيل و تخفيض معدلات البطالة العالية.

[1] - فريدة شلوف ،واقع البطالة سوق العمل في الجزائر (الأسباب والتحديات) ، مجلة الباحث الاجتماعي ،العدد 13،2017،ص439

أهمية الدراسة :

بالنظر إلى ما سبق تنبثق أهمية هذه الورقة البحثية من أهمية المشروعات الصغيرة أو على حد قول المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة في اقتصاديات الدول عامة و الدول العربية خاصة التي تعاني من معدلات بطالة قياسية مقارنة مع الدول المتقدمة ،حيث أثبتت التجارب أنها ساهمت في تحقيق التنمية و زيادة معدلات النمو الاقتصادي و قللت نسب البطالة ،كما عدت ميدانا خصبا للكشف عن الموارد البشرية الكفوءة ،ومن تم تأتي هذه الدراسة بالإشكالية الآتية: هل استطاعت الدول العربية التي تجعل من المشروعات الصغيرة آلية للمساهمة في التشغيل و امتصاص البطالة ؟و هل نجحت في ذلك ؟وما هو واقعها ؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة سياسة التشغيل في الدول العربية من خلال تبنيها إعادة الصياغة القانونية ذات الصلة بسياسات التشغيل ويظهر ذلك جليا من خلال بروز اتفاقيات عربية تدعم تشغيل القوى العاملة في البلدان العربية ،وتوجهها نحو المشروعات الصغيرة كحل و آلية من للمساهمة في التشغيل ، إضافة إلى بيان واقع هذه المشروعات في دول العربية من خلال تسليط الضوء على الأهداف الإستراتيجية المسطرة لتنمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية،و على المعوقات التي تواجهها.

المنهج المتبع

تحقيقا لأهداف البحث وللإجابة على التساؤلات السابقة وبغية الإلمام بكافة الجوانب النظرية بمحاوره الرئيسية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة وتحليل واقعها في الدول العربية للتعرف على مدى مساهمتها في التشغيل و تقليص نسب البطالة.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول دراسة سياسة التشغيل في الدول العربية و التوجه نحو المشروعات الصغيرة كآلية للمساهمة في التشغيل، أما المبحث الثاني فسيخصص لدراسة حقيقة و واقع المشروعات الصغيرة في الدول العربية.

2. المبحث الأول: سياسة التشغيل في الدول العربية و التوجه نحو المشروعات الصغيرة كآلية للمساهمة في التشغيل

يعتبر الشغل أداة للتواصل بين الشعوب و تطوير المواهب و القدرات الذهنية، كما يعد مورد رزق للإنسانية [1] جمعاء،لهذا نجد له مكانة في مختلف العلوم و أهمها العلوم القانونية ،فلطالما حاولت الدول العربية من خلال سياساتها الاجتماعية إلى السعي نحو مخططات تنموية هدفها فتح فرص شغل لكل المواطنين القادرين [2] و الراغبين فيه كونها تعاني من معدلات بطالة عالية مقارنة مع مختلف الأقاليم الأخرى.

ولكي تحقق التدخل المباشر في سوق العمل،وتعتمد على برامج التشغيل لتعزز فرص التشغيل و تخفض معدلات البطالة العالية[3]،عليها أن تبدأ أولا بقوانينها ،فتقوم بإعادة و تجديد الرزمانة التشريعية الخاصة بقوانين وسياسات التشغيل الماضية وتستجيب للتشريعات الحديثة في هدا المجال،بما يتلاءم مع بيئة عملها،خصوصا في مجال تنبي المشروعات أو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حد قول المشرع الجزائري كأهم آلية للمساهمة بنسبة كبيرة في التشغيل والحد من البطالة نتيجة لمرونتها و خصائصها ،و القاعدة المتفق عليها في أوساط علماء الاقتصاد هي أن المشروعات الكبيرة لا تنمو و لا يكتب لها النجاح إذا لم يوجد هناك مشروعات صغيرة توفر لها احتياجاتها من المواد و الخدمات و تشتري منتجاتها ،وهذا يعني أن العلاقة بين المشروعات الكبيرة و الصغيرة هي علاقة اعتمادية تبادلية استمرارية .

[1] - كمال طارق ،المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر :"الإدمان و البطالة"،مؤسسة الشباب الجامعية. الإسكندرية ،2016،ص45.

[2] -كاسي ترنس،"السياسة الاقتصادية و المؤسسات و النمو الاقتصادي في عصر العولمة"،مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية،2001،ص 61.

[3] -عبد الله، قادية،"الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر" ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الاجتماعي،كلية الحقوق ، جامعة وهران ،2012/2011،ص27

إن هدا الطرح لا يمكن فهمه بدقة إلا من خلال دراسة مظاهر استجابة التشريعات العربية للمتغيرات في ميدان سياسات التشغيل من خلل المطلب الأول ،ثم الولوج إلى دراسة تبني أو توجه الدول العربية نحو المشروعات الصغيرة كآلية للمساهمة في التشغيل (المطلب الثاني).

1.2 المطلب الأول: مظاهر استجابة التشريعات العربية للمتغيرات في ميدان سياسات التشغيل

إن هذه المظاهر تتجلى من خلال سعي اغلب الدول العربية إلى إعادة صياغة قوانينها الوطنية المنظمة لعلاقات العمل و التشغيل[1]،و كذا من خلال الدور الذي لعبته منظمة العمل العربية من خلال إقرار اتفاقيات عربية تدعم و تثني تشغيل القوى العاملة في البلدان العربية .

أولا: إعادة الصياغة القانونية ذات الصلة بسياسات التشغيل

سعت اغلب الدول العربية إلى إعادة صياغة قوانينها الوطنية المنظمة لعلاقات العمل و التشغيل منذ أواخر ثمانينات القرن المنصرم، وعلى الأخص في العقد الأخير منه ،لكي يتلاءم مع البيئة الاقتصادية الجديدة إلا أن الملاحظ على عمليات إعادة الصياغة القانونية قد افتقرت إلى رؤية إستراتيجية واضحة للغاية منها،وقد اتخذت المسارات التالية :

-تخلي اغلب القوانين العربية عن احتكار الدولة لعملية الوساطة في التشغيل، وإجازة قيام وكالات خاصة لهدا الغرض .

- التخلي كلية أو التخفيف من القيود ،و التي تلزم كلا من العمال و أصحاب العمل [2] بإبرام عقود عمل عبر وكالات التشغيل الحكومية ،والإبقاء على إلزام أصحاب العمل بأن يقدموا للإدارات الحكومية المعنية بالتشغيل بعض البيانات لأغراض إحصائية بحتة.

[1] - بن شهرة مدني ،الاقتصاد السياسي و سياسة التشغيل :التجربة الجزائرية ، الطبعة الأولى دار حامد للنشر و التوزيع،عمان ،2014 ،ص35.

[2] -عدوان الناصر ،البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2010 ،ص11.

- تشغيل العاطلين :أقرت بعض الدول العربية تشريعات تضمنت حوافر لأصحاب العمل الذين يستخدمون عمالا عاطلين بشروط و لمدد محددة و تمثلت هذه الحوافز في إعفاءات تقررها لأصحاب العمل من أداءات مالية واجبة عليهم ،أو تحمل الدولة بعض الأداءات نيابة عنهم ،كما استخدمت التشريع الوطني لغايات تشغيل العاطلين بوسائل متعددة ،فقد وضعت بعض الدول تشريعات وطنية قصدت بها تنظيم عمليات ذات طابع تحفيزي و داعم لتوجيه العاطلين إلى العمل للحساب الخاص (العمل المستقل)،وذلك من خلال دعمهم ماليا و فنيا لإقامة منشات صغيرة أو متناهية الصغر،[1] كضرورة لخفض نسبة البطالة ،مادام الاقتصاد الوطني غير قادر على استيعابهم في منشات الاقتصاد النظامي كعمال مأجورين لحساب الغير .

ثانيا: بروز اتفاقيات عربية تدعم تشغيل القوى العاملة في البلدان العربية

يرجع الفضل لبروز هذه الاتفاقيات ،إلى دور منظمة العمل العربية في تشغيل القوى العاملة في البلدان العربية ،حيث اقر مؤتمر وزراء العمل العرب في عام 1967 الاتفاقية العربية بشأن تنقل الأيدي العاملة التي أصبحت لا حقا الاتفاقية رقم 2 من اتفاقيات منظمة العمل العربية ،ثم روجعت هذه الاتفاقية من قبل مؤتمر العمل العربي في دورة انعقاده الرابعة في العام 1975،كما اقر هذا المؤتمر الاتفاقية العربية رقم 4 بشان تنقل الأيدي العاملة (المعدلة) ،واستكملت المنظمة نشاطها المعياري في هذا الشأن بإقرار مؤتمر العمل العربي الاتفاقية رقم 14 في عام 1981 بشان حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في احد الأقطار العربية ،وتتمثل أهم المعايير التي تضمنتها الاتفاقيات الثلاثة فيما يلي :

- تأكيد مبدأ أولوية التشغيل للعامل العربي على غيره من العمال الأجانب، الذي اقر في الميثاق العربي للعمل .

[1] -الزواري خالد ،البطالة في الوطن العربي :المشكلة و الحل، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2004ص58.

- التزام الدول المصادقة على المعايير بتسهيل تنقل الأيدي العاملة فيما بينها ،والعمل على تسيير الإجراءات الرسمية الخاصة بذلك.

- الإقرار بمبدأ المساواة في الحقوق و الامتيازات[1] بين العمال العرب و عمال الدولة التي ينتقلون إليها للعمل بما في ذلك الحق في التأمينات الاجتماعية ،مع السعي إلى إقامة تكامل بين هذه الحقوق عن خدمة المؤمن عليه في أكثر من دولة عربية.

- حث الدول المصادقة على إبرام اتفاقيات ثنائية فيما بينها لتسهيل تنفيذ الالتزامات المتبادلة التي تقررها الاتفاقيات العربية.

2.2 المطلب الثاني: توجه الدول العربية نحو المشروعات الصغيرة كآلية للمساهمة في التشغيل

يقدر المعدل العام للبطالة في العالم العربي بنحو 14بالمائة حسب بيانات 2006 ،وقد وصفته منظمة العمل العربية في تقارير سابقة بأنه الأسوء بين جميع مناطق العالم و كانت الغالبية للشباب المتعلم ،بما يعني وجود ما يزيد عن 17 مليون عاطل عن العمل في البلدات العربية على اقل تقدير حسب تقرير2010 ،و تشير إحصائيات البنك الدولي و المنظمة العربية إلى ضرورة توفير فرص عمل من 80 إلى 100 مليون فرصة ،حتى عام 2025 ويعني ذلك وجوب استحداث 6 ملايين وظيفة جديدة سنويا إذا أردنا لمعدلات البطالة ألا تتفاقم ،هذا الأمر الذي دفع الدول كافة و خاصة [2] العربية إلى التوجه للمشروعات الصغيرة كآلية للمساهمة في التشغيل ،و إلى البحث عن السبل التي تنميها من خلال صياغة استراتيجيات شاملة و متكاملة ،ولكن قبل الخوض في هدا المجال ،لا بد أن نتعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة ،و عن أهميتها من خلال ما يلي :

[1] -زيغب شهرزاد ،"الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع و أفاق" ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 2005،23 ص33.

[2] -منظمة العمل العربي ،دور المنشات الصغيرة و المتوسطة في تخفيف ازمة البطالة ،المنتدى العربي للتشغيل بيروت لبنان ،2009 ص75.

أولاّ: مفهوم المشروعات الصغيرة

يختلف تعريف المشاريع الصغيرة[1] من دولة من أخرى وفقا لإمكانياتها و ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية ،لهذا العديد من الدول المتقدمة و النامية تبنت تعريف منظمة العمل الدولية التي عرفت المشاريع الصغيرة بأنها" المشاريع التي يعمل بها اقل من 10 عمال و المشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عاملا ،و ما يزيد عن 99 يعد مشاريع كبيرة ،وبالتالي يمكن أن نعرف االمشاريع الصغيرة [2] بأنها :" عبارة عن مشروع صغير و الذي لا يقل عدد العاملين فيه عن 100 عامل، وهو المشروع الذي يمتلكه ويديره صاحبه وحجمه محدود داخل الصناعة التي يعمل فيها وعدد الموظفين فيه لا يزيد عن 100 موظف" ،

ويمكن تعريفها على أنها:"المشروع الذي يخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية أو[3] عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربح ،ويقوم عن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع" ،أما المشرع الجزائري[4] فبالرغم من وجود المؤسسات الصغيرة كما سماها في قانونه في الجزائر منذ الاستقلال إلا أن تحديد محتواها ومضمونها لم يتم الفصل فيه إلا بظهور القانون 01-18[5] المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والذي أعطى لها تعريفا بموجب المادة الرابعة من القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001 التي نصت على انه مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها:" مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات تشغل من 01 إلى 250شخصا،ولا يتجاوز مجموع أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا تتجاوز

[1] - جواد نبيل ،إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الجزائرية للكتاب ،بيروت ،2006،ص25

[2] -صلاح حسن ،دعم و تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة و الفقر ،دار الكتاب الحديث ،مصر ،2013،ص 58.

[3] - بن قو أمال ، دور القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة الحرفية للمرأة ،كتاب المؤتمر الدولي الرابع المشروعات الصغيرة ،التنمية ،التمكين ،التحديات الجزء الثالث ،دار ماجد للنشر و التوزيع الأردن ،2019،ص55

[4] -صافر فاطمة ،نظام المقاولتية كآلية لامتصاص ظاهرة البطالة في الجزائر،أطروحة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم ،جامعة وهران كلية الحقوق ،2018/2017،ص68.

[5] -القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صادر عن الجريدة الرسمية العدد77 لسنة 2001.

مجموع حصيلتها السنوية خمس مائة مليون دينار تستوفي معايير الاستقلالية"، وحسب القانون الجزائري فالمؤسسة الصغيرة هي:" مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من(20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشر (10) ملايين دينار"،وهي أيضا مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (100) مليون دينار.

و من ذلك نستنتج أن المشرع الجزائري اعتمد على الجمع بين معياري عدد العمال و معيار رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية في تعريف المؤسسات الصغيرة [1]، وهي نفسها المعايير المعتمدة لدى الاتحاد الأوروبي،ثم نجد انه تراجع عن هذا التعريف و عرفها بتعريف أخر بمقتضى القانون رقم 02/17 المتضمن [2] القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث اعتبرها مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ،ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري ،وتستوفي معيار الاستقلالية (المادة 5) من نفس القانون 02/17.

ثانيا: أهمية المشروعات الصغيرة

تلعب المشروعات الصناعية الصغيرة دورا بارزا في اقتصاديات الدول العربية ،إذ يشبهها بعض الباحثين بأنها مصدر قوة النمو الاقتصادي و روحه في القرن الحادي و العشرون ،و تشير الدراسات إلى أن تلك المشروعات كان لها الدور المحوري في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العديد من الدول الصناعية ،وقد لعبت دورا بارزا في معالجة ظاهرة البطالة،و تتجلى أهمية تلك المشروعات من خلال السلوك الاستراتيجي الذي تسلكه و الذي يتمثل في أربعة أنواع حددها و هي (المنقب ،المدافع ،المحلل ،والمستجيب)، ،كما أنها

[1]-خاية عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،آلية لتحقيق التنمية ،2013ستدامة ،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،2013،ص59.

[2] -ا القانون رقم 02/17 المتضمن لقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الجريدة الرسمية العدد الثاني .

توفر فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل العربية تقدر بحوالي ثلث القوة العاملة أو يزيد ،كما أنها تشارك في الإضافة على الاقتصاد القومي ،و الناتج الإجمالي المحلي ،كما تمثل وسيلة ناجحة لتعبئة المدخرات الصغيرة و إعادة ضخها في صورة استثمارات ،كما أنها تعد من الآليات الفعالة في [1] إنتاج و توفير سلع و خدمات منخفضة التكلفة و السعر خاصة لقطاعات المواطنين من ذوي الدخول المنخفضة ،

ظف إلى أنها تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص في الدول العربية ،و بالتالي فان مساندة هده المشروعات يعد مساندة و تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ،كما أن المشروعات الصغيرة تدفع أصحابها لتشغيل مدخراتهم الخاصة بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية ،كما انه تحقق الأمن الاجتماعي المحوري و هذا ما تسعى إليه جل الدول العربية.

3.المبحث الثاني: حقيقة و و اقع المشروعات الصغيرة في الدول العربية

تملك الدول العربية العديد من المشروعات الصغيرة يزداد و ينقص عددها بحسب تأثرها بالعديد من العوامل و الظروف البيئية كالاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية في البلد،ولا يمكن الجزم في حقيقة [2]و واقع المشروعات الصغيرة في الدول العربية إلا من خلال معالجة الأهداف الإستراتيجية المسطرة لتنمية المشروعات الصغيرة في المطلب الأول، و العوائق التي تحول دون ذلك (المطلب الثاني).

[1] -إدريس ،هنادي محمد ،دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في علاج مشكلة البطالة ،مجلة البعث المجلد38العدد الأول ،2016 ،ص 54.

[2] -الاسرج حسن،المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل في الدول العربية ،وزارة التجارة و الصناعة المصرية ،القاهرة ،مصر ،2010،ص452

1.3المطلب الأول: الأهداف الإستراتيجية المسطرة لتنمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية

إن الأهداف الإستراتيجية المسطرة لتنمية المشروعات الصغيرة لا تظهر إلا من خلال التعرف على وجود الاستراتيجيات المقترحة و التي يمكن أن تسلكها الحكومات و الإدارة المسئولة عن النهوض بواقع المشروعات الصغيرة في الدول العربية ، وكذا من خلال التعرف عن الأهداف المسطرة لتنمية المشروعات الصغيرة وهذا من خلال ما يلي :

أولا : الاستراتيجيات المقترحة للنهوض بواقع المشروعات الصغيرة في الدول العربية :

هناك أربع استراتيجيات يعتمد عليها في هذا المجال :

- إستراتيجية النمو والتي تتمثل في زيادة الإنفاق على مستلزمات الإنتاج في المشروعات الصغيرة في الدول العربية و رفع مستوى الأجور

- إستراتيجية الاستقرار و تتمثل في المحافظة على مستوى الإنفاق على مستلزمات الإنتاج في المشروعات الصغيرة في الدول العربية و ثبات مستوى الأجور.

- إستراتيجية التراجع و تتمثل في تقليص الإنفاق على مستلزمات الإنتاج في المشروعات الصغيرة في الدول العربية و تخفيض مستوى الأجور

- الإستراتيجية المركبة و تتمثل في زيادة [1] الإنفاق على مستلزمات الإنتاج في المشروعات الصغيرة في الدول العربية في بعض المجالات و تقليص الإنفاق على مستلزمات الإنتاج في مجالات صناعية أخرى ،و المحافظة على إعدادها دون زيادة أو نقصان في مجالات أخرى من خلال اعتماد إستراتجية التحول و ذلك بتحويل المشروعات الصغيرة إلى مشروعات كبيرة من خلال تحقيق التكامل الأفقي و العمودي سواء كان التكامل أمامي أو خلفي ،والمحافظة على نسب أعدادها دون زيادة أو نقصان في مجالات أخرى و هنا يتم التوصل إلى البديل الاستراتيجي المناسب وفق معطيات الموقف الاستراتيجي للمنتج ،وهي الإستراتيجية المثلى للدول العربية.

[1] -ثامر عكاب الحواس ،عمار عواد محمد ،الاستراتيجيات المقترحة للنهوض بواقع المشروعات الصغيرة و تطويرها في البلدان العربية ،دار حامد للنشر و التوزيع ،2019 الأردن ، ص454

ثانيا: الأهداف المسطرة لتنمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية

إن أهم هذه الأهداف تتمثل في تحقيق توازن هيكل النشاط الإنتاجي ،وتنويع و توسيع تشكيلة المنتجات و خدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي ، وتوفير فرص عمل حقيقية [1] منتجة و مكافحة مشكلة البطالة،و كذا استثمار و تعظيم المدخرات المحلية والمساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات و تنمية نشاط إعادة التصدير ونشر قيم الصناعة الايجابية و المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية و المكانية بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا المحلية ،فقد تمت البرهنة على أن المشروعات الصغيرة تعيش و تنموا باستعمال تكنولوجيا محلية فقط دون الحاجة إلى اللجوء إلى تكنولوجيا متطورة مكلفة ،إذ أن هذه المشروعات تتميز بمهاراتها باستخدام الخامات و المنتجات المحلية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني .

2.3المطلب الثاني: العوائق التي تحد من مساهمة المشروعات الصغيرة في التشغيل

إذا كانت المشروعات الصغيرة تساهم في إشباع رغبات و حاجات الأفراد من خلال التعبير عن أفكارهم و خبراتهم و تطبيقها من خلال هده المشاريع، إلا أن الواقع يعكس أنها تعاني من عوائق تحول دون مساهمتها في التشغيل منها معوقات مالية و متعلقة بتدويل نشاط المؤسسات الاقتصادية و أخرى متفرقة،وهذا ما سنعالجه وفقا لما يلي :

أولا : معوقات مالية و متعلقة بتدويل نشاط المؤسسات الاقتصادية

يشكل تمويل المشروعات الصغيرة [2]من أكثر العقبات التي تعيق مسار المشروعات الصغيرة في الدول العربية و خاصة في الجزائر ،وان هذه المشروعات بحاجة إلى التمويل بحكم ضعف مواردها المالية التي قد تكون مدخرات فردية بسيطة تكفي فقط لمرحلة الخلق و الإنشاء،ولكن بعد دخولها عالم الإنتاج و التسويق نجدها بحاجة إلى تمويل أكثر و هنا تلجا إلى البنوك التي تقابلها بإجراءات مطولة و معقدة ،ظف إلى أن القروض المرتبطة بالتأمينات تعجز المؤسسات على توفيرها ،لذلك نجد أن البنوك تتخوف من تمويل هذه الأخيرة لأنها لا

[1] - لمى نصر ،المشروعات الصغيرة و فرص العمل الائق ،مجلة عالم العمل ،العدد2002،41،ص18

[2] - صلاح حسن ،المرجع السابق 64.

تقدم ضمانات كافية ،وبذلك نجد نفسها في أزمة تمويل حادة ،ومن جهة أخرى نجد أن تدويل نشاط المؤسسات الاقتصادية [1] من بين أهم أثار العولمة الاقتصادية على هده الأخيرة و المقصود بذلك تدويل عملية التسويق من خلال فتح الأسواق العالمية أمام إنتاج هده الأخيرة ،وهنا نتساءل عن قدرة هده المؤسسات على حمل هذا التحدي الصعب الذي يتعين عليها رفعه .

ثانيا: معوقات متفرقة أخرى

لم تتمكن المشروعات الصغيرة في الدول العربية لحد الآن من توفير فرص عمل كافية نتيجة لعدة معوقات أهمها :

- إشكالية العمالة المؤهلة :حيث تتميز معظم المشروعات الصغيرة في الدول العربية بنقص اليد العاملة المؤهلة سواء بسبب نقص الخبرة أو بسبب نقص الكفاءة و إذا لجأت إلى التدريب الخاص برفع المبادرة الفردية [2]فإنها تجد نفسها أمام التكلفة المرتفعة لهذه البرامج ،بالإضافة ضعف قدرة و رغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة و إنشاء المشروعات ،حيث يتوجه معظم الشباب إلى الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوف تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى.

- بيئة عمل غير تنافسية : لا توفر بيئة الأعمال العربية الدعم اللازم للقطاع الخاص نتيجة لنظام الضرائب المعقد ،و ضعف البنية التحتية الداعمة للشركات و تكاليف التأسيس المرتفعة ،والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص و تخليص الجمارك.

[1] -عثمان لخلف ،واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها في الجزائر ،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2005/2004،ص160.

[2] -حسين عبد الله الاسرج ، مستقبل المشروعات الصغيرة ،دار الأهرام الاقتصادي ،القاهرة ،2006،ص10.

4. الخاتمة

تعاني الدول العربية من معدلات بطالة مرتفعة سببها الكثير من العوامل و اقترنت بالعديد من المؤشرات مثل ارتفاع النمو السكاني ،الأمية ...الخ ، إضافة إلى مختلف أنواع البطالة التي تعاني منها هده الدول و التي أهمها البطالة الموسمية[1] ،الهيكلية و المقنعة ،و إن الواقع الاقتصادي و الاجتماعي في الوطن العربي يعكس عدم الملائمة بين متطلبات سوق العمل وملامح الموارد البشرية الوافدة إليها،ولهذا فان الدول العربية عملت على تحديث سياساتها للتشغيل، وفقا ما يتلاءم مع المستجدات العالمة الحديثة،و لجأت إلى المشروعات الصغيرة كحلل مواجهة معدلات البطالة المرتفعة التي تعاني منها،ومن بين النتائج المتوصل إليها :

أولا: إن المشروعات الصناعية الصغيرة تمثل وحدات مساعدة للمشروعات الصناعية المتوسطة و الكبيرة و هي بمثابة العجلة التي تسير عليها عملية التنمية الاقتصادية.

ثانيا: إن المشروعات الصغيرة تساهم بدرجة كبيرة في توفير مناصب الشغل في الدول العربية و يمكنها المساهمة في الحد من البطالة و ذلك لمرونتها و خصائصها إلا أنها لا زالت تعاني من معوقات مالية و إجرائية و من صعوبة التسيير، بالإضافة إلى إشكالية البد العاملة المؤهلة و ارتفاع تكلفة برامج التدريب.

ثالثا: لا تزال الدول العربية ضعيفة في اعتمادها إستراتيجية النمو لإدارة المشروعات الصغيرة و التحول بها إلى مشروعات كبيرة الحجم ،و هذا ما يحول دون تحقيق أهدافها في امتصاص معدلات البطالة المرتفعة لذيها ،لذا أهم الاقتراحات التي تقدمها هي :

أولا: إقرار أداة قانونية عربية بشان تطوير التشغيل في البلدان العربية [2]و التوسع في إنشاء المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تبادل الخبرات .

---

[1] - منظمة العمل العربية ،دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تخفيف أزمة البطالة ،المنتدى العربي للتشغيل ،بيروت ،2009،ص 3

[2] - عبد المنعم محمد الطيب النيل ،ظاهرة البطالة في الدول العربية :الواقع و الأسباب و آليات المعالجة ،الخرطوم ،السودان ،2007،ص 2.

ثانيا: وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية، و إزالة كافة العقبات التي تحول دون ذلك خصوصا المالية منها.

ثالثا: إيجاد توع من الترابط و الاتصال بين الهيئات المسئولة عن تنمية المشروعات الصغيرة و تطوير و تحديث أساليب العمل لتحقيق[1] أفضل مردود اقتصادي و تبادل الخبرات ،و إنشاء بنك عربي مشترك لتمويل المشروعات العربية و دراسة إنشاء بورصة عربية مشتركة.

رابعا: إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في أخد دوره من خلال إزالة العقبات و التحديات التي تواجهه كالعقبات التنظيمية و الإدارية و القانونية من اجل إنشاء المشروعات الصغيرة توفر له الحماية من المنافسة الخارجية لحين وقوف على قدميه في داخل البلد ثم الانطلاق به إلى خارج حدود البلد ،وتبني إستراتيجية النمو بالمشروعات الصغيرة و التحول بها إلى مشروعات كبيرة لمصافات الدول المتقدمة .

5. قائمة المراجع

أولا: الكتب :

- الاسرج حسن،المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل في الدول العربية ،وزارة التجارة و الصناعة المصرية ،القاهرة ،مصر ،2010.

-الزواري خالد ،البطالة في الوطن العربي :المشكلة و الحل، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2004

- بن قو أمال ، دور القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة الحرفية للمرأة ،كتاب المؤتمر الدولي الرابع المشروعات الصغيرة ،التنمية ،التمكين ،التحديات الجزء الثالث ،دار ماجد للنشر و التوزيع ،2019

- بن شهرة مدني ،الاقتصاد السياسي و سياسة التشغيل :التجربة الجزائرية ، الطبعة الأولى دار حامد للنشر و التوزيع،عمان ،2014

[1] - عبد السمع أسامة السيد ،مشكلة البطالة في المجتمعات العربية الإسلامية :"الآليات و الحلول" ،الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ،2007،ص99.

- ثامر عكاب الحواس ،عمار عواد محمد ،الاستراتيجيات المقترحة للنهوض بواقع المشروعات الصغيرة و تطويرها في البلدان العربية ،دار حامد للنشر و التوزيع الأردن،2019
- جواد نبيل ،إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الجزائرية للكتاب ،بيروت ،2006
- حسين عبد الله الاسرج ، مستقبل المشروعات الصغيرة ،دار الأهرام الاقتصادي ،القاهرة ،2006.
- خاية عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،آلية لتحقيق التنمية ،2013ستدامة ،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،2013
- صلاح حسن ،دعم و تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة و الفقر ،دار الكتاب الحديث ،مصر ،2013
- عبد المنعم محمد الطيب النيل ،ظاهرة البطالة في الدول العربية :الواقع و الأسباب و آليات المعالجة ،الخرطوم ،السودان ،2007
- عبد السمع أسامة السيد ،مشكلة البطالة في المجتمعات العربية الإسلامية :"الآليات و الحلول" ،الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ،2007
- عدوان الناصر ،البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2010
- كمال طارق ،المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر :"الإدمان و البطالة"،مؤسسة الشباب الجامعية. الإسكندرية ،2016

ثانيا: المقالات :

- إدريس ،هنادي محمد ،دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في علاج مشكلة البطالة ،مجلة البعث المجلد38العدد الأول ،2016
- زيغب شهرزاد ،"الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع و أفاق" ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 23،2005
- فريدة شلوف ،واقع البطالة سوق العمل في الجزائر (الأسباب والتحديات) ، مجلة الباحث الاجتماعي ،العدد13، 2017.

- كاسي ترنس،"السياسة الاقتصادية و المؤسسات و النمو الاقتصادي في عصر العولمة"،مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية،عدد خاص ،2001
- لمى نصر ،المشروعات الصغيرة و فرص العمل الائق ،مجلة عالم العمل ،العدد2002،41

ثالثا: الرسائل أطروحات الدكتوراه

- صافر فاطمة ،نظام المقاولتية كآلية لامتصاص ظاهرة البطالة في الجزائر،أطروحة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم ،جامعة وهران كلية الحقوق ،2018/2017
- عثمان لخلف ،واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها في الجزائر ،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2005/2004
- عبد الله، قادية،"الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر" ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الاجتماعي،كلية الحقوق ، جامعة وهران ،2012/2011

رابعا: النصوص القانونية :

- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صادر عن الجريدة الرسمية العدد77 لسنة 2001.
- القانون رقم 02/17 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الجريدة الرسمية العدد2 لسنة 2017المتوسطة،الجريدة الرسمية العدد2 لسنة 2017